الإشكاليات والمعوقات التي تحد من مساهمة المصارف التجارية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

دراسة ميدانية من داخل مصرف الجمهورية بمدينة طرابلس

د. الصادق امحمد بلقاسم عبدالله
كلية الإقتصاد والعلوم السياسية
جامعة طرابلس
alsadigasd@gmail.com

Abstract

This study addressed the financing problems faced by small and medium-sized enterprises in the Libyan economy and the selected sample of managers and staff of the departments of credit commercial banks and the aim of this study is to identify the study of the reality of small and medium-sized enterprises and the criteria classified according to laws and regulations followed in the Libyan economy، and also to the granting of credit standards projects of small and medium followed financial institutions in the Libyan market and see how small and medium-sized enterprises needs and diagnosis of the most important internal problems that hinder the grant funding and of (guarantees، credit information، and feasibility studies) The study used descriptive analytical approach to reach its goals and rely researcher in the study data to prepare a questionnaire composed of group axes tested whether there problems financing facing small and medium-sized enterprises and of the following dilemmas (bank loans، financing non-bank institutions، the requirements for listing in the capital market، resource self) study assumed a funding problems experienced by small and medium enterprises and to test the study hypothesis researcher used test (t) for one sample، the spectrum to test the spirits statistical significance of the averages of answers to the sample in the resolution axes The study found a set of results and foremost of which is that the weakness of the creditworthiness of most of the small and medium enterprises due to lack of project's ability to provide the required guarantees from commercial banks، and not to the loan

amount approved granted by banks compared to the needs of capital and operating small and medium enterprises and a lack of plans and programs of executive organs of the state to contribute to solving the problem of small and medium enterprises financing and the weakness of the contribution of the financial sector of the national program is to provide funding and confined to only technical support.

1- مقدمة:

من أهم مظاهر التقدم في تقديم الخدمات المصرفية هي التوسع الكبير في استخدام الأموال والمشاركة في تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة ، وذلك لان المشروعات الصغرى والمتوسطة تشكل إحدى القطاعات الاقتصادية الهامة التي تستحوذ على اهتمام كبير من المنظمات والهيئات الدولية في ظل التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والتقنية ، حيث يعد نقص التمويل من العقبات الرئيسية التي تواجه هذه المشروعات والمؤثرة على قدرتها على الإنشاء والتشغيل والاستمرار والنمو، فهي بحاجة لعديد من الخدمات المميزة مثل تسهيل عمليات الضمانات المالية، والإقراض المصرفي وتسهيل إجراءات الحوالات المالية وتخفيض الضرائب على المنتجات والخدمات لتكون لها القدرة على التواجد في السوق .

ويعتبر التمويل النقطة الحاسمة لهذه المشاريع التي تتطلب من الدولة الوقوف عليها وايجاد حلول مناسبة لها بما يتناسب والقدرات المالية للجهات الممولة، وان يكون للدولة دور حيوي في سد هذه الفجوة بين الطلب على التمويل والمستوى المتاح من طرف القطاع المصرفي.

2- مشكلة الدراسة:

تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في بيئة الأعمال عديد من المشكلات الاقتصادية والتنظيمية، وتعيقها في الحصول على التمويل المصرفي لشراء الآلات والمعدات وتوفير احتياجاتها من التمويل القصير الأجل لتلبية متطلبات العملية التشغيلية، وتصنف المصارف المشروعات الصغيرة والمتوسطة وفقا لتصنيف القروض الممنوحة لها، كقروض ذات مخاطرة عالية، وتكمن مشكلة الدراسة في أن اغلب المشروعات الصغرى والمتوسطة تعاني من عدة مشاكل للحصول على التمويل اللازم لاستمرار العمليات التشغيلية وتحقيق أهدافها.

ومن هذا المنطلق يمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤلات التالية.

1- هل المشروعات الصغيرة والمتوسطة تعاني من عدم وجود موارد ذاتية يمكنها ان تعتمد عليها في تمويل احتياجاتها التشغيلية والاستثمارية؟

2- هل تحقق الإجراءات التي يتبعها مصرف الجمهورية عند قيامه بعملية تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحد من مشكلات التمويل الممنوحة لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة؟

3- أهداف الدراسة:

هدف البحث إلى أجراء دراسة لعينة من المصارف التجارية الليبية لتسليط الضوء من خلال عدد من المؤشرات المصرفية والمالية على تشخيص دور المصارف التجارية في تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة كمدخل حديث لاستخدام أموال المصارف في تعزيز أداءها وتنشيط الاستثمار المؤسسي كأحد مداخل الاستثمار في الوقت الحاضر والتي تلعب المصارف دور كبير فيه ، و دراسة واقع المشروعات الصغرى والمتوسطة ومعايير تصنيفها حسب القوانين والضوابط المتبعة فى الاقتصاد الليبى، التعرف على معايير منح الائتمان للمشروعات الصغرى والمتوسطة المتبعة بالمؤسسات المالية فى السوق الليبى .

4- أهمية الدراسة:

يستمد البحث أهميته من خلال محاولة الوقوف على أوضاع المشروعات الصغرى والمتوسطة من خلال دراسة واقع حالها فى عينة الدراسة واهم المشاكل التى تقف عائقا دون تطورها، كما أن البحث يتعدى في حدوده إلى النظام المصرفي ككل وأن هذا البعد لتأثير البحث يعطيه أهمية كونه يندرج في إطار الاتجاهات التي تسهم في تنمية الاقتصاد من خلال المساهمة في تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة.

5- فرضيات الدراسة:

قامت الدراسة على فرض واحد رئيسي هو تحقق الإجراءات التي يتبعها مصرف الجمهورية عند قيامه بعملية تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحد من مشكلات صحة ودقة المعلومات والبيانات المذكورة في الأوراق والمعاملات ضمن إجراءات الحصول على التمويل التي يقدمها أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

6- منهج الدراسة:

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي للوصول إلى أهدافه وذلك من خلال التحليل والتوصيف الدقيق لدور المصارف التجارية في تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة كأحد مداخل الاستثمار في المصارف التجارية الليبية ويشمل منهج البحث تحديداً لمجتمع البحث وكيفية اختيار عينة البحث ونوع ومصادر جمع البيانات وأدوات القياس المستخدمة في تصميم قائمة الاستقصاء لتحديد اهم المشكلات التمويلية التى تواجه المشروعات الصغرى والمتوسطة.

6-1: مجتمع الدراسة:

يتكون من مدراء وموظفي إدارات منح الائتمان بمصرف الجمهورية، داخل مدينة طرابلس.

6-2: عينة الدراسة:

سيتم اختيار عينة عشوائية طبقية من مجتمع الدراسة الخاص بمصرف الجمهورية والتي تقضي بتوزيع استمارة استبيان على (100) موظفاً، وتم استرداد عدد (79) استبانه.

6-3: أسلوب جمع البيانات:

تمثلت البيانات الأولية فى نموذج الاستبيان والقوانين واللوائح ذات العلاقة بالمشروعات الصغيرة، وتتمثل البيانات الثانوية في الكتب والأوراق والأبحاث العلمية، والدوريات، والنشرات والتقارير العلمية الخاصة بالمشروعات الصغرى والمتوسط.

6-4: حدود الدراسة:

اقتصرت الدراسة على تحديد المشكلات التي تواجه استخدام اموال المصارف التجارية عينة الدراسة في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة خلال شهر مارس لسنة 2015 وسيتم تطبيق أداة الدراسة داخل نطاق مدينة طرابلس.

6-5: نموذج الدراسة: فيما يلي نموذج الدراسة الشكل رقم (1) الذي يوضح المتغيرات الرئيسية المستقلة والمتغير التابع والتي سوف يتم اختبارها في هذه الدراسة.

المتغير التابع	المتغير المستقل
تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة والتميز في تقديم ما هو مختلف أو اختلاف طريقة التقديم	المؤشرات المصرفية والمالية على استخدام أموال المصارف التجارية

الشكل (1): نموذج الدراسة

7- الدراسات السابقة

أ- دراسة (مفتاح :2008)، " معوقات نمو وتطور المشروعات الصغيرة والمتوسطة"

أهم أهداف هذه الدراسة:

تبحث هذه الدراسة في معوقات نمو وتطور المشروعات الصغيرة والمتوسطة واختيرت عينة الدراسة من عينه بسيطة قدرها 289 مشروعاً من مجتمع الدراسة والذي يتمثل في كافة المشروعات الصناعية والخدمية في بنغازي والبالغ عددها 756 مشروعاً تم تحليل النتائج، واستهدفت الدراسة التعرف على أهم المعوقات والمشاكل التي تعيق نمو وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة كما استهدفت التعرف على مراحل نمو وتطوير هذه المشروعات، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي للوصول لأهدافها

أهم نتائج هذه الدراسة:

وتم التوصل إلى بعض النتائج أهمها: أصحاب المشروعات الصناعية الصغيرة لا يهتمون بإعداد دراسات جدوى لمشاريعهم. كما أن نتائج هذه المشروعات تعاني جملة من المشاكل والصعوبات في مراحل نموها. مثل قصور في الهيكل التنظيمي، ومشاكل في الدورة المستندية، ومشكلة تسويق منتجاتها، وغيرها من هذه المشاكل.

ب_ دراسة (**احمد:2008**). بعنوان:-(أثر غياب حاضنات الاعمال على نمو وتطور المشروعات الصغيرة)

أهم أهداف هذه الدراسة:

تبحث هذه الدراسة في اثر غياب حاضنات الاعمال على نمو وتطور المشروعات الصغيرة واختيرت عينة الدراسة من بعض المشروعات الصغيرة في منطقة طرابلس واصحاب هذه المشروعات داخل منطقة طرابلس والبالغ عددهم 2487 مفردة وذالك حسب السجل التجاري بمنطقة طرابلس واستهدفت الدراسة التعريف بحاضنات الاعمال واهميتها ومدى حاجة المجتمع لهذه الحاضنات، كما استهدفت الى دراسة العلاقة بين غياب حاضنات الاعمال وتأثيرها السلبي على كفاءة الاداء للمشروعات واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي للوصول لأهدافها.

أهم نتائج هذه الدراسة:

وتم التوصل الى بعض النتائج التي من اهمها ان غالبية اصحاب المشروعات الصغيرة قيد الدراسة يؤكدون على قلة اهتمام المسؤلين بالدولة بدعم مشروعاتهم وتشجيعها ون غالبية اصحاب المشروعات الصغيرة قيد الدراسة لم يكن لديهم علم ودراية بطبيعة حاضنات الاعمال وانهم يرغبون في الاستفادة من الخدمات والمساعدات التى تقدمها لهم الحاضنة لمشروعاتهم.

ج- **دراسة (دله،2011)**. بعنوان القيادات الادارية وأثرها على أداء المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

أهم أهداف هذه الدراسة:

تبحث هذه الدراسة في القيادات الادارية وأثرها على أداء المشروعات الصغيرة والمتوسطة واختيرت عينة الدراسة من جميع القيادات الادارية في المشروعات الخدمية الصغيرة والمتوسطة بمنطقة طرابلس لسنتي (2008-2009) والبالغ عددها (1714) مشروعاً.

واستهدفت هذه الدراسة التعرف على واقع المشروعات الخدمية الصغيرة والمتوسطة قيد الدراسة والخصائص المميزة للقيادات الادارية فيها وكذالك التعرف على العلاقة بين غياب المعرفة بأصول القيادة، والاساليب العلمية وتأثيره السلبي على أداء المشروعات الخدمية الصغيرة والمتوسطة والوصول الي المؤشرات والنتائج التي يمكن ان تساعد القيادات الادارية في المشروعات الخدمية.

أهم نتائج هذه الدراسة:

واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي واعتماد اسلوب دراسة الحالة والاساليب الاحصائية وتم التوصل الى بعض النتائج والتي من اهمها انه هناك علاقة طردية قوية بين قدرات وخصائص القيادات الادارية واداء المشروعات الخدمية الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة كما اكدت الدراسة وجود ضعف في الخبرات والمؤهلات العلمية للقيادات حيث ان اغلبهم يقومون بإدارة مشاريعهم بدون اسس علمية وبأجتهدات شخصية فقط وكذالك وجود علاقة عكسية بين النمط الدكتاتوري الذي يتجه قادة المشروعات قيد الدراسة وكذالك وجود صعوبات تواجه اداء المشروعات الخدمية الصغيرة والمتوسطة.

د- **دراسة (التواتي، ناصف،2013)**. بعنوان صعوبات تمويل المشروعات الصغرى للشباب في المصارف التجارية الليبية المعوقات والحلول.

أهم أهداف هذه الدراسة:

تبحث هذه الدراسة في صعوبات تمويل المشروعات الصغرى للشباب في المصارف التجارية الليبية واختيرت عينة الدراسة من المصارف التجارية العاملة في ليبيا وقد تم اختيار المصارف الكبيرة والتي تقم ادارتها في مدينة طرابلس وعددها 3 مصارف وهي مصرف الجمهورية، والصحاري، وشمال أفريقيا واستهدفت الدراسة التعرف على اسباب عدم قيام المصارف التجارية في تمويل المشاريع الصغرى للشباب وكذلك الوصول الى نتائج تفيد في ايجاد الحلول المناسبة لدفع المصارف لتمويل المشروعات الصغرى بما يساهم في تخفيض البطالة.

أهم نتائج هذه الدراسة:

واستخدمت الدراسة أسلوب التحليل الوصفي المتمثل في ادوات الاحصاء الوصفي وتم التوصل الي بعض النتائج والتي من اهمها امتناع المصارف عن تقديم التمويل للمشاريع الصغرى للشباب بسبب عدم امتلاكهم الضمانات وكذالك ارتفاع درجة مخاطر اقراض المشروعات لعدم السداد وأيضا نقص دراسات الجدوى الحقيقية للمشروع.

8 – الإطار النظري:

– مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

لا يوجد تعريف محدد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة نظراً لأن التصنيفات تختلف من مكان إلى آخر على الرغم من أن عناصرها تشمل رأس المال والأصل وحجم المبيعات وعدد العاملين وفي الغالب تستخدم مؤشرات لتحديد حجم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتصنيفها.

وأكثر الطرق شيوعاً لتعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة في معظمها على حجم الموجودات الثابتة أو عدد العاملين بالمشروع.

– تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا

تُعرف المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا بناء على قرار رئاسة الوزراء رقم (109) لسنة 1374 و.ر بإنشاء صندوق التشغيل ويتضمن ما يلي:

– **المشروعات الصغيرة:** وهي المشروعات التي لا يزيد عدد العاملين بها عن 25 عنصراً ولا يتجاوز قيمة الإقراض لرأس المال التأسيسي الذي يمنح لها عن (2.5) مليون دينار ليبي كحد أقصى.

- **المشروعات المتوسطة:** وهي المشروعات التي لا يزيد عدد العاملين بها عن 50 عنصراً ولا يتجاوز قيمة الإقراض لرأس المال التأسيس الذي يمنح لها عدد عن (5) مليون دينار ليبي كحد أقصى.

جدول رقم (1): تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمعيار رأس المال وعدد العاملين في بعض الدول العربية

الدولة	المشروعات الصغيرة		المشروعات المتوسطة	
	عدد العاملين	رأس المال	عدد العاملين	رأس المال
مصر	5-49 عامل	5 ملايين جنيه مصري	50-90 عامل	أقل من 30 مليون
الإمارات العربية المتحدة	10-49 عامل	250 ألف درهم إلى أقل من مليون	50-99 عامل	10 ملايين
الجزائر	10-49 عامل	100 مليون	200-250 عامل	100-500 مليون
الأردن	1-9 عامل		10-90 عامل	
السعودية	أقل من 60 عامل		60-99 عامل	
البحرين	أقل من 25 عامل	2.5 مليون دينار	26-60 عامل	
ليبيا	أقل من 30 عامل	2.5 مليون دينار	31-50 عامل	5-50 مليون 15 ملايين

المصدر (الطبولي 2006)

وبهذا التعريف الشامل لكافة خصائص وسمات المشروع الصغير نكون قد حددنا نمط المشروعات الصغير لتطويرها ودعمها حتى تسهم في دفع عملية التنمية وخلق قاعدة عسكرية اقتصادية متين.

– خصائص ومزايا المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

تتصف المشروعات الصغيرة والمتوسطة بعديد من الخصائص والمزايا التي تميزها عن غيرها من الأحجام الأخرى ومن أهمها ما يلي:

1- تنمية المواهب والإبداعات والابتكارات وإرساء قواعد التنمية الصناعية، وتشير نتائج الدراسات المتخصصة في هذا المجال إلى ان عدد الابتكارات والاختراعات التي تحققت عن طريق الصناعات الصغيرة والمتوسطة تزيد عن ضعف مثيلاتها التي حققها الصناعات الكبيرة.

2- المساهمة في تحقيق التكامل مع الصناعات الكبيرة، حيث تقوم بعض الصناعات الصغيرة والمتوسطة بإنتاج بعض الاحتياجات ومستلزمات الإنتاج للصناعات الكبيرة " أي تعتبر صناعات مغذية".

3- خلق فرص عمل أكثر وفرة واستمرارية لتشغيل الشباب، ولتخفيف من حدة البطالة التي تعاني منها معظم الدول، وذلك بتكلفة منخفضة نسبيا إذا ما قورنت بتكلفة خلق فرص عمل في الصناعات الكبيرة، ومن ثم تخفيف العبء على ميزانيات الدول المختلفة في هذا المجال.

4- المساهمة في زيادة حجم الصادرات الصناعية (مخيمر ،2000، ص 31).

5- لا تتطلب المشروعات الصغيرة كوادر إدارية ذات خبرة كبيرة مما ينعكس على تكلفة المنتجات.

6- تتميز المشروعات الصغيرة بأن لها القدرة على التفاعل بمرونة وسهولة مع متغيرات الاستثمار، أي التحول الى انتاج سلع وخدمات اخرى تتناسب مع متغيرات السوق ومتطلباته.

7- تحمل الطابع الشخصي بشكل واضح ويديرها أصحابها بشكل فاعل وقوي وغالبا ما تكون في منطقة إقامة الشخص أي أنها محلية (مزاهره، 2002، ص 14)

8- تتميز هذه الصناعة بإمكانية إقامتها في المناطق النائية والريفية والمدن الصغيرة بالنظر لعدم جدوى إقامة المشاريع الصناعية الكبيرة.

9- تستمد مشروعية إقامتها من إمكانية قيامها بدور محدد ضمن إطار عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولها مسؤولية أخلاقية واجتماعية بارزة (الحسني ،2006، ص13) تلبي المشروعات الصغيرة والمتوسطة طلب المستهلكين من ذوي الدخل المنخفض على السلع، والخدمات البسيطة ومنخفضة التكلفة.

10- تقوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بتحقيق التوازن الإقليمي داخل المجتمع لعملية التنمية الاقتصادية (صناعة، تجارة، خدمات) والاستثمار الجغرافي وتحقيق النمط المتوازن للأقاليم.

-الأهمية الاقتصادية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بشكل عام:

تؤدي المشروعات الصغيرة والمتوسطة دوراً مهماً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في معظم دول العالم المتقدم والنامي على السواء، فعلى سبيل المثال تشكل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ما نسبته 90% تقريباً من المنشآت في العالم، وتوظف من 50% - 60% ويمكن إجمال أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في النقاط الآتية:

1. تعبئة المدخرات المحلية وحسن توظيفها، حيث تعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة أحد القنوات الهامة لتعبئة وجذب مدخرات الأفراد وتحويلها إلى استثمارات منتجة بدلاً من الاحتفاظ بها جامدة، ونتيجة لأن معظم تمويل هذه المشروعات يعتبر تمويلاً ذاتياً فإنَّ ذلك يؤدي إلى انتشار مثل هذه المشروعات وتوسيع قاعدة الملكية في المجتمع، وينعكس ذلك في شكل زيادة الشعور بالانتماء والمساهمة في العمل والإنتاج.Henery ،(2006).

2. خلق فرص عمل للباحثين عن عمل، حيث تسهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة العديد من الدراسات إلى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تساهم بتوفير فرص عمل بشكل كبير وبتكلفة منخفضة مقارنة بتكلفة إيجاد فرصة عمل في المشروعات كبيرة الحجم، حيث تشكل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ما نسبته 90% تقريباً من المنشآت في العالم، وتوظف من 50% - 60 % من القوى العاملة في العالم (المحروق،2005، ص2).

3. المساهمة في تحقيق التكامل الاقتصادي مع المشروعات الكبرى، حيث تقوم بعض المشروعات الصغيرة والمتوسطة بإنتاج بعض الاحتياطات ومستلزمات الإنتاج للمشروعات الكبرى ويعتبر هذا التكامل بين هذه المشروعات أحد معايير التقدم الاقتصادي.

4. تحقيق التوازن الجغرافي في عملية التنمية، حيث أنَّها تساهم في تحقيق إستراتيجية التنمية المكانية، لكونها تتسم بالمرونة في التنقل بين مختلف المناطق أو الأقاليم، الأمر الذي يساهم في خلق مجتمعات إنتاجية جديدة في المناطق الريفية (الطبولى،2006، ص8).

5. دعم الاقتصاد القومي، إن الدور الهام الذي تلعبه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دعم الاقتصاد القومي لما تقوم به من تلبية لمتطلبات السوق المحلية ومحاولة التصدير للخارج.

– الأهمية الاقتصادية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا:

تكمن أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا في كونها توفر مجالاً خصباً لتشجيع الادخار المحلي حيث تتميز هذه المشروعات بانخفاض رأس المال المطلوب للاستثمار ومقارنتها بالمشروعات الكبيرة ، وكما يؤكد خبراء الاقتصاد على أهمية قيام مشروعات صغيرة ومتوسطة اقتصادياً أو اجتماعياً نظراً لدورها الفاعل في استقطاب فئات اقتصادية عصرية جديدة من صغار المستثمرين للانخراط في عالم الأعمال والإنتاج لإقامة مشروعات صغيرة ومتوسطة، التي تضخ بدورها مدخرات وقدرات غير مألوفة في الدورة الاقتصادية المعتادة فهي تساهم كحلقة فعالة في العملية الإنتاجية وتمد المشروعات الكبيرة باحتياجاتها من المواد والمكونات التي تدخل في المنتج النهائي لهم والذي يعرف اقتصادياً بمفهوم (التشابك الصناعي) وبذلك تجد أن هذه المشروعات تقوم بدور حيوي في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة ، وزيادة معدلات النمو الاقتصادي، وتنويع مصادر الدخل وخلق فرص العمل، وإبراز ما يمكن أن تسهم به هذه المشروعات في الاقتصاد الليبي، وبالتالي أصبح من الضروري الاهتمام والتشجيع على توسيع قاعدة الملكية والاتجاه نحو إقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة لأنها السبيل الأمثل لتحرير الاقتصاد من هيمنة القطاع العام ، وهي أحد الآليات لزيادة دخل الأفراد وإتاحة فرص عمل جديدة والقضاء على مشكلة البطالة ، ومن أهم الخدمات وأبرزها والتي تقوم بها هذه المشروعات على صعيد الدولة الليبية والصعيد العالمي تتمثل في الآتي:-

1– قدرتها على توفير العمل:

وذلك لانخفاض حجم رأس المال اللازم لخلق فرصة العمل في المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة مقارنة بالمشروعات الكبيرة ، وتشير التقديرات إلى أن فرصة العمل الدائمة الواحدة في الصناعات الكبيرة تكلف حوالي (15) ألف دولار بالمقارنة بما بين (900-3000 دولار) للمشروعات الصناعية الصغيرة ، وفي ظل انخفاض معدل الادخار بالدول النامية ، فإن هذه المشروعات أكثر قدرة على امتصاص العمالة لانخفاض تكلفة خلق فرصة العمل ، كما توفر فرص توظف للعمالة الأقل مهارة، كذلك فإن المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة أصبحت تلعب دوراً متزايداً في امتصاص العمالة والتخفيف من حدة البطالة.

2- ملائمة أنماط الملكية:

يربط انخفاض حجم رأس المال اللازم لإقامة وتشغيل المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة بأنماط ملكية أكثر جاذبية لأصحاب المدخرات الصغيرة وهي الملكية الفردية أو العائلية أو شركات الأشخاص.

3- الإسهام في زيادة الدخل القومي:

تساعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة على زيادة الدخل القومي خلال فترة قصيرة نسبياً نظراً لأن إنشاء هذه المشروعات يتم خلال فترة أقل بالمقارنة بالمشروعات الكبيرة وبالتالي فهي تدخل في دور الإنتاج بشكل أسرع.

4- تنويع الهيكل الصناعي والتكامل مع المشروعات الكبيرة:

تمارس المشروعات الصغيرة والمتوسطة دوراً هاماً في مجال تنويع الهيكل الصناعي فهي تقوم بإنتاج السلع التي تحتاجها الأسواق المحلية فضلاً عن المكونات والأجزاء التي تحتاجها الصناعات الكبيرة، وتقوم بدور الصناعات المغذية لها، حيث تعمل الصناعات الصغيرة والمتوسطة في إنتاج الجانب الأكبر من الأجزاء أو المكونات التي تحتاجها الشركات الكبيرة.

5- قدرتها على الانتشار الجغرافي:

تتميز المشروعات الصغيرة والمتوسطة بقدرتها على الانتشار الجغرافي بالمناطق الصناعية والريفية والمدن والمجتمعات العمرانية الجديدة بما يحقق التنمية الإقليمية المتوازنة، وذلك بسبب احتياجاها الأقل لخدمات المرافق والبنية الأساسية مقارنة بالمشروعات وبذلك نساعد هذه المشروعات على التخفيف من مشكلات الإسكان وتلوث البيئة في المدن الكبيرة.

أنواع التسهيلات التمويلية

1- التمويل قصير الأجل: (الزبيدي،2002، ص95)

وهو التمويل الذي لا تتجاوز مدة استحقاقه عن سنة واحدة عادةً ويستخدم أساساً لتمويل النشاط التجاري للمنشآت، أي عمليات رأس المال وأهم استخدامه هو تمويل شراء الخامات والمواد الأولية وكذلك التمويل النقدي من أجل تسديد الأجور مثلاً وتعتبر أسعار الفائدة على التمويل قصير الأجل، منخفضة في العادة نظراً لقصر أجل استحقاقه.

2- التمويل متوسط الأجل:

وهو الذي يمتد اجله ومدة استحقاق مابين سنة إلى خمس سنوات، ويمنح من أجل تمويل بعض العمليات الرأسمالية التي تقوم بها المشروعات، مثل استكمال آلات المصنع بوحدات جديدة، أو إجراء تعديلات جوهرية تؤدى إلى تطوير الإنتاج، وكذلك يمنح من اجل إجراء عمليات التوسع.

3- التمويل طويل الأجل:

وتتراوح مدة هذا النوع من التمويل مابين خمس سنوات إلى خمس وعشرين سنة، ويخصص هذا النوع من التمويل للأغراض التشغيلية الرأسمالية، مثل إنشاء المشروعات الجديدة.

- الصعوبات التمويلية التي تواجه تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل عام:

من المفروض أن المصدر الرئيسي لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو التمويل الذاتي، إلا إن الاعتماد على المدخرات الفردية التي عادة ما تكون غير كافية، خاصة في البلدان النامية نتيجة لضعف الدخل فيها، ولهذا تلجأ هذه المؤسسات إلى التمويل الخارجي أو الائتمان، وهنا تصطدم بصعوبة الحصول على الأموال التي تحتاجها لممارسة نشاطها. (الحمزاوي، 2000، ص41)

ولقد انتهت عديد من الدراسات إلى إمكانية وصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للائتمان المحدودة، وأن المؤسسات المالية لا ترغب في تمويلها وقد لا تستطيع المخاطرة بتقديم الائتمان لها خاصة في البلدان النامية، وتزداد حدة مشكلة التمويل إذا ما علمنا أن هذه الدول تفتقر إلى المؤسسات المالية المتخصصة في التعامل مع هذه المؤسسات وأن وجدت فإن إمكانياتها تكون ذات قدرات مالية محدودة، ناهيك عن الشروط الصعبة التي توضع لتوفير الأموال المطلوبة من حيث شروط الاقتراض الصعبة، وعدم القدرة على التسديد وطلب البنوك لضمانات عينية ذات قيمة، نادراً ما تتوفر لدى هذه المؤسسات وتفضيلها تمويل الانشطة التجارية (استيراد)على الأنشطة الإنتاجية، وغياب مؤشرات تغطية المخاطر المرتبطة بالقروض الممنوحة للمؤسسات (خطر الصرف، تغيير أسعار الفائدة)، زيادة على عدم توفر صندوق خاص بضمانات القروض كما لا تستفيد هذه المؤسسات عادة من تمويل الامتياز ممثلاً في خطوط قروض خارجية.

وقد أكدت دراسة للبنك أن 80% من المؤسسات تم إنشاؤها بأموال خاصة بنسبة 100% وهو ما يترجم صعوبة تحرير قروض من النظام المالي والبنكي بسبب شروط الاقتراض الصعبة ومستوى الضمانات المطلوبة.Hui ،(1994).

لهذا تلجأ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى سوق غير الرسمي والاقتراض منها بأسعار فائدة مرتفعة جداً، إضافة إلى تشدد أصحاب القروض فيما يخص طلب الضمانات المالية لتأمين عمليات الإقراض.

وبسبب مشاكل التمويل يقع المنتج بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة فريسة التجار والوسطاء الذين يشترون منتجات المصانع بأسعار منخفضة مع تقديم الخامات ومستلزمات الإنتاج لهذه المصانع بأسعار مرتفعة نسبياً، مما حقق التمييز المطلق لهؤلاء التجار في عمليتي البيع والشراء وبالتالي امتداد التمييز إلى مجال إقراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مالياً وعينياً. وبالتالي صعوبة الحصول على الأموال تؤثر سلباً على نشاط هذه المؤسسات وتحول دون انتعاشها. (الحمزاوي. 2000.ص410).

ان الأسباب الرئيسية لفشل هذه المؤسسات هي سوء الإدارة وعدم كفاية رأس المال، لكن أصحاب الأعمال التجارية الفاشلة لا يرون أنفسهم بنفس الطريقة التي يراهم بها الآخرون، بل ينسبون فشلهم على أسباب أخرى، كالموقع غير المناسب والمنافسة الشديدة الخ.

– الصعوبات التمويلية التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا:

على الرغم من أهمية دور المشروعات الصغيرة في الاقتصاد الوطني والاهتمام الذي توليه مختلف القطاعات الاقتصادية لهذه المشروعات، وبالرغم من هذه الأهمية نجد أن هذا النوع من المشروعات يعاني من عدة عوامل تشكل عوائق أمام تطوره ونموه بل تؤدي في بعض الأحيان إلى تعثره وانتهائه والحد من قدرته على المساهمة في دفع عجلة النمو الاقتصادي ويمكن حصر هذه المشاكل والعقبات التي تواجهها المشروعات الصغيرة في ليبيا كالتالي:

إذا تعتمد هذه المشروعات في أغلب الأحيان على التمويل الذاتي وبالتالي فهي تعمل في حدود الإمكانيات المالية المحدودة المتاحة لها وتتلخص أهم الصعوبات المالية التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي تؤثر على موقف طرفي عملية التمويل وهما مؤسسات التمويل من جهة والقائمين على المشروعات الصغيرة والمتوسطة من جهة أخرى؛ إلا أنه في ليبيا لا توجد هذه

الصعوبة، حيث أنه ليس هناك مشكلة كبيرة في التمويل فهناك قنوات للتمويل وفرتها الدولة مثل المصارف المتخصصة وصناديق أخرى ويعود السبب في مشكلة التمويل إلى أن مؤسسات التمويل تفتقد عنصر الثقة في القائمين على المشروعات الصغيرة والمتوسطة، إلى جانب ذلك عدم توافر الضمانات الكافية لمنح التمويل للمشروع وأيضاً عدم ملائمة القروض التي تطلبها المشروعات الصغيرة والمتوسطة مع العمليات المصرفية أما من جهة نظر القائمين على المشروعات الصغيرة والمتوسطة فإن سبب هذه المشكلة (التمويل) يعود إلى ارتفاع تكلفة التمويل من جهة، ومحدودية القدرات الإدارية والتنظيمية والفنية للقائمين على المشروعات الصغيرة والمتوسطة من جهة أخرى، بالإضافة إلى ذلك تواجه المشروعات الصغيرة العديد من المشكلات التمويلية ترجع إلى كثرة المستندات المطلوبة التي تطلبها المصارف التجارية والمصارف المتخصصة في فتح هذه المشروعات قروضا ائتمانية قصيرة الأجل او طويلة الأجل .

تواجه هذه المؤسسات بعض الصعوبات التمويلية التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

1- تعتمد هذه المؤسسات في أغلب الأحيان على التمويل الذاتي وبالتالي فهي تعمل في حدود الإمكانيات المالية المحدودة المتاحة لها.

2- نظراً لأن الكيانات لهذه المؤسسات تكون في الغالب مؤسسات فردية فإنه يصعب عليها زيادة رؤوس أموالها عن طريق طرح أسهم في سوف الأوراق المالية أو إصدار سندات للاقتراض.

3- تواجه هذه المؤسسات مشكلات تمويلية ترجع على كثرة المستندات المطلوبة التي تطلبها المصارف التجارية والمصارف المتخصصة في منح هذه المؤسسات قروضاً ائتمانية قصيرة وطويلة الأجل.

4- في حالة قيام هذه المؤسسات بتوفير الضمانات المطلوبة للتمويل فإنها تتحمل تكلفة مرتفعة في سبيل حصولها على التمويل نتيجة لارتفاع أسعار الفائدة، مما يرهق ميزانيات هذه المؤسسات ويستقطع جزءاً من أرباحها.

9- نبذه عن مجتمع الدراسة:

يمثل المجتمع الأصلي لهذه الدراسة في مصرف الجمهورية ويعتبر مصرف الجمهورية أحد أهم وأكبر المصارف العاملة بالقطاع المصرفي الليبي، وتخضع كافة أنشطته وخدماته التي يقدمها لإحكام

القانون التجاري الليبي، واللوائح المعتمدة بالنظام الأساسي للمصرف والقوانين المنظمة لإعمال المصارف الليبية والتي يشرف عليها مصرف ليبيا المركزي.

وكما هو معلوم للجميع أن المصرف بوضعيته الحالية هو نتاج دمج مصرفي الأمة والجمهورية سابقاً، وبصدور قرار مصرف ليبيا المركزي بدمج مصرفي الجمهورية سابقاً والأمة في كيان مصرفي واحد تحت مسمى " مصرف الجمهورية "، ظهرت للوجود مؤسسة مالية مصرفية قوية أصبحت تحتل المرتبة الأولي على مستوي القطاع المصرفي الليبي، وتعتبر من ضمن المؤسسات المصرفية الإقليمية الكبرى في شمال أفريقيا والشرق الأوسط.

هذا ويتخذ المصرف من النظام الأساسي منهاج عمل في كافة عمليات استقطاب وتوظيف الأموال، بالإضافة إلى توجيهات المصرف المركزي بخصوص تقديم التمويل اللازم لمشاريع التنمية، والتي يعمل المصرف على المشاركة فيها، ويتخذ المصرف من مدينة طرابلس مقراً للإدارة العامة، وتنتشر فروعة ووكالاته علي رقعه شاسعة وذلك لتقديم أفضل الخدمات المصرفية لجميع العملاء في كافة أنحاء ليبيا الحبيبة، وقد بدأ العمل فعلياً لهذا الكيان المصرفي العملاق مع بداية الربع الثاني من سنة 2008م بميزانية تفوق 11 مليار دينار، وبعدد فروع يصل إلى 146 فرعاً ووكالة، يعمل به عدد 807،5 موظف وموظفة، الأمر الذي ساهم بشكل مباشر في توفير التمويل اللازم للمشاريع الصغرى والمتوسطة سواء في القطاع العام أو الخاص، والعمل علي توسيع نطاق تمويل حركة التجارة الدولية تشجيعاً لعمليتي التصدير والاستيراد.

وقد وصل إجمالي ميزانية المصرف مع نهاية سنة 2011م ما قيمته 39 مليار، وقد حرص المصرف خلال الفترة الأخيرة على دخول غمار الصيرفة الإسلامية.

10- تحديد مصادر البيانات ونوع العينة:

10-1- مصادر البيانات:

في ضوء مشكلة ومتغيرات البحث يمكن تحديد البيانات التي تم الاعتماد عليها في تحقيق أهداف البحث كما يتضح على النحو التالي:

1. البيانات الثانوية:

تم الاعتماد على بعض البيانات الثانوية المسجلة والمنشورة ذات الصلة بقضية استخدام أموال المصارف التجارية الليبية عينة الدراسة في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

2. **البيانات الأولية:** تم جمع البيانات الأولية اللازمة للدراسة من المصارف عينة الدراسة وعملائها من خلال أسلوب الاستقصاء، وتم حساب الاتساق الداخلي لاستبيان الدراسة وذلك من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات محاور الاستبيان والدرجة الكلية للمحور نفسه للحصول على البيانات الأولية التي تخدم متطلبات البحث.

3- أساليب التحليل الإحصائي: بعد الانتهاء من جمع البيانات تم الاستعانة بالحاسب الآلي بالاعتماد على برنامج SPSS16 لتفريغ البيانات وجدولتها وإجراء التحليل الإحصائي المناسب لتحليل البيانات ولاختبار صحة فروض الدراسة وتطلب ذلك تطبيق بعض أساليب الإحصاء الوصفي والإحصاء التحليلي.

2-10 اختيار نوع وحجم العينة.

تم اختيار عينة الدراسة وقد اشتملت على عدد 6 فروع من مصرف الجمهورية وأيضا عدد 2 وكالات، وقد وقع الاختيار على هذه الفروع والوكالات لعدة أسباب منها وجود عدد كبير من الموظفين داخل الأقسام التي لها علاقة بتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وأيضا بسبب كثرة معاملات التمويل ووجود موظفين ذوي خبرة ودراية بعملية منح التمويل ومتابعتها والإشراف عليها، والجدول التالي يوضح الفروع التي وقع الاختيار عليها لكي تمثل عينة الدراسة:

جدول (2) توصيف لعينة الدراسة

ت	اسم الفرع	عدد العينة المراد استهدافها	عدد العينة التي تم استهدافها	النسبة المئوية
1	إدارة مخاطر الائتمان	15	12	**%80**
2	فرع طرابلس المقريف	15	15	**%100**
3	فرع طرابلس الميدان	15	9	**%60**
4	فرع الرشيد	10	8	**%80**
5	فرع أبي الأشهر	10	9	**%90**
6	فرع المغاربة	10	6	**%60**
7	وكالة برج طرابلس	10	9	**%90**
8	وكالة الصيرفة الإسلامية الفرناج	15	11	**74%**
-	الإجمالي	100	79	**79%**

11- استخراج معايير الصدق والثبات للاستبيان:

11-1 صدق أداة الدراسة:

قام الباحث بحساب الاتساق الداخلي لاستمارة الاستبيان على مفردات العينة، وذلك بحساب معاملات الارتباط بين كل فقرة والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه وكانت النتائج كما يلي:

جدول (3) صدق الاتساق الداخلي للفقرات

الإجراءات التي يتبعها مصرف الجمهورية عند قيامه بعملية تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة

رقم الفقرة	معامل ارتباط بيرسون	القيمة الاحتمالية
لدى مصرف الجمهورية قسم خاص بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة.	0.725	0.000**
يقوم مصرف الجمهورية من خلال مكتب متخصص باستقبال وتوجيه أصحاب المشاريع والصغيرة والمتوسطة.	0.746	0.000**
يقوم مصرف الجمهورية عن طريق موظف مكلف أو إدارة متخصصة بالدراسة الأولية لملفات المشاريع الصغيرة والمتوسطة المتقدمة للحصول على التمويل.	0.603	0.000**
يقوم مصرف الجمهورية بدراسة جميع طلبات الحصول على التمويل المقدمة من أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة بشكل علمي مدروس.	0.550	0.002**
يقوم مصرف الجمهورية بالتحقق من صحة ودقة المعلومات والبيانات المذكورة في الأوراق والمعاملات ضمن إجراءات الحصول على التمويل التي يقدمها أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة.	0.671	0.000**
أن تركيز مصرف الجمهورية على التاريخ التجاري والسيرة المصرفية الجيدة لملاك وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة يحرم هذه المشاريع من التمويل، مع العلم أن اغلب ملاك وأصحاب هذه المشاريع جدد وليس لهم خبرة وتاريخ تجاري.	0.804	0.000**
اشتراط مصرف الجمهورية علي طالب التمويل (أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة) تقديم	0.818	0.000**

دراسة جدوى مع عدم إتقانهم لها يحرم هذه المشاريع من التمويل.		
يرى مصرف الجمهورية أن الإجراءات التي يفرضها على المشاريع الصغيرة والمتوسطة تتلاءم مع المعايير المطلوبة وتحقق الأهداف المتوقعة منها.	0.708	0.000**
يرى مصرف الجمهورية أن هناك رضا وقبول من قبل أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة على الإجراءات والتدابير التي يفرضها المصرف عند التقدم للحصول على التمويل.	0.773	0.000**
صعوبة إجراءات الحصول على التمويل من مصرف الجمهورية والوقت الذي تستغرقه، تكون سبب في عدم إقبال أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة لطلب التمويل.	0.691	0.000**

(**) معامل الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة (0.01 و0.05).

11-2 محاور استمارة الاستبيان:

الجدول (5) بالملحق يبين المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والنسبة المئوية لإجابات عينة الدراسة حول المحور مرتبة تنازلياً، ويلاحظ من خلال النسب المئوية و المتوسط الحسابي أن إجابات المبحوثين كانت تشير إلى أن مصرف الجمهورية يقوم بالتحقق من صحة ودقة المعلومات والبيانات المذكورة في الأوراق والمعاملات ضمن إجراءات الحصول علي التمويل التي يقدمها أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة يحتل المرتبة الأولى بنسبة 77.64% ، تأتي بعد ذلك يقوم مصرف الجمهورية عن طريق موظف مكلف أو إدارة متخصصة بالدراسة الأولية لملفات المشاريع الصغيرة والمتوسطة المتقدمة للحصول علي التمويل في المرتبة الثانية وبنسبة 77.62%، يليها بالمرتبة الثالثة يرى مصرف الجمهورية أن الإجراءات التي يفرضها علي المشاريع الصغيرة والمتوسطة تتلاءم مع المعايير المطلوبة وتحقق الأهداف المتوقعة منها بنسبة 77.50%، وقد جاءت العبارة " صعوبة إجراءات الحصول علي التمويل من مصرف الجمهورية والوقت الذي تستغرقه، تكون سبب في عدم إقبال أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة لطلب التمويل " في المرتبة الأخيرة وبنسبة مئوية بلغت 72.92% ، وان الرأي السائد للدرجة الكلية لبعد الإجراءات التي يتبعها مصرف الجمهورية عند قيامه بعملية

تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة كانت يشير إلى (الموافقة) وبحسب إجابات عينة الدراسة بالكامل.

12-اختبار فرضيات الدراسة:

تحقق الإجراءات التي يتبعها مصرف الجمهورية عند قيامه بعملية تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحد من مشكلات صحة ودقة المعلومات والبيانات المذكورة في الأوراق والمعاملات ضمن إجراءات الحصول على التمويل التي يقدمها أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

من خلال النتائج الواردة في جدول (5) والخاصة باستجابة مفردات عينة البحث حول مستوى الإجراءات التي يتبعها مصرف الجمهورية للتحقق من صحة ودقة المعلومات والبيانات المذكورة في الأوراق والمعاملات ضمن إجراءات الحصول على التمويل التي يقدمها أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، كذلك الإجراءات التي يفرضها على المشاريع الصغيرة والمتوسطة تتلاءم مع المعايير المطلوبة وتحقق الأهداف المتوقعة منها.

الفرضية الصفرية – H_O: وهي تمثل النفي للفرضية، حيث ان متوسط استجابة مفردات عينة البحث يشير إلى أن الإجراءات التي يتبعها مصرف الجمهورية عند قيامه بعملية تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بما يحقق الحد في مشكلات صحة ودقة المعلومات والبيانات يساوي (3)، مع العلم بأن هذه القيمة هي الدرجة المتوسطة حسب مقياس ليكرث المستخدم، والتي اعتمدها الباحث لتمثل الحد الأدنى للدرجة الجيدة والتي يمكن إن يقبل بها لقياس مدى أهمية المعلومات.

الفرضية البديلة- H_1: وهي تمثل الاثبات للفرضية، حيث ان متوسط استجابة مفردات عينة البحث يشير إلى أن الإجراءات التي يتبعها مصرف الجمهورية عند قيامه بعملية تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بما يحقق الحد في مشكلات صحة ودقة المعلومات والبيانات اكبر من (3)، مع العلم بأن هذه القيمة هي الدرجة المتوسطة حسب مقياس ليكرث المستخدم، والتي اعتمدها الباحث لتمثل الحد الأدنى للدرجة الجيدة والتي يمكن إن يقبل بها لقياس مدى أهمية المعلومات أي أن:

$$H_0 : \mu = 3 H_1 : \mu > 3$$

جدول (6) نتائج اختبار T حول فرضية الدراسة	
المتوسط	3.777
الانحراف المعياري	0.486
حجم العينة	79
الخطأ المعياري	0.041
قيمة الاختبار	19.182
القيمة الاحتمالية	0.000
القرار	قبول الفرض البديل

من خلال نتائج الجدول السابق أن قيمة إحصاءه الاختبار كانت (19.182) هي أكبر من قيمتها الجدولية وهذه القيمة تقع خارج المنطقة الحرجة، عند مستوى دلالة (0.05)، فإن القرار هو قبول الفرض البديل ورفض الفرض الصفري؛ أي أن متوسط استجابة العينة أكبر من متوسط المقياس (3).

عليه ((أن مستوى الإجراءات التي يتبعها مصرف الجمهورية عند قيامه بعملية تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة كانت مرتفعة نسبياً بما يحقق الحد في مشكلات صحة ودقة المعلومات والبيانات المذكورة في الأوراق والمعاملات ضمن إجراءات الحصول على التمويل التي يقدمها أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة)).

13- نتائج الدراسة:

يمكن تلخيص أهم النتائج التي توصل إليها البحث على النحو التالي:

1. عدم قدرة المشروعات على تقديم الضمانات المطلوبة من المصارف التجارية، وضعف قدرتها على تقديم البيانات المالية المطلوبة التي على ضوئها يتم منح القرض.
2. إن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تقوم بدور هام في تحقيق النمو الصناعي والاقتصادي إيجاد نوع من المنافسة مما يؤدي إلى تحسين نوع وجودة الخدمات والسلع المقدمة وسد

احتياجات السوق المحلية للسلع والخدمات المتنوعة والمختلفة وتقليل الاعتماد على السوق الخارجية لهذه السلع والخدمات .

3. عدم رغبة المصارف في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بسبب إهمال المشروعات الصغرى والمتوسطة لدراسات الجدوى الاقتصادية.
4. عدم توافق مبلغ القرض الممنوح من المصارف مقارنة بالاحتياجات الرأسمالية والتشغيلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
5. ان التحقق من صحة ودقة المعلومات والبيانات المطلوبة ضمن إجراءات الحصول على التمويل التي يقدمها أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، كذلك الإجراءات التي يفرضها على المشاريع الصغيرة والمتوسطة تتلاءم مع المعايير المطلوبة وتحقق الأهداف المتوقعة منها.

14 **التوصيات**:

من خلال النتائج السابقة يمكن التوصية بالآتي:

1. إيجاد الية لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة مالياً وحث المصارف والمؤسسات المالية وتشجيعها على دعم هذه المشروعات.

2. التركيز على دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بسبب أهميتها في الحد من مشاكل تمويل المصارف للمشروعات الصغرى والمتوسطة.

3.تسهيل كافة الاجراءات المتعلقة بالتسهيلات الائتمانية وأتباع سياسات تمويلية ذات نفع للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

4.إصدار التشريعات التي تساهم في زيادة عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتيسير شروط الاقراض وإيجاد مؤسسات التأجير التمويلي.

5. توفير الدعم والتدريب في وسائل الحصول على تمويل بواسطة الصيغ الاسلامية ودعوة المصرف المركزي إلى تبني تنشيط دور صيغ التمويل الاسلامي وإنشاء مصارف وشركات متخصصة للتمويل بصيغ التمويل الإسلامي.

15 قائمة المصادر:

اولا: الكتب

1. ألحسيني، فلاح حسن، (2006) **إدارة المشروعات الصغيرة مدخل إستراتيجي للمنافسة والتميز**، (عمان: دار الشروق).

2. المحروق، ماهر حسن، (2005)، **تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة مصادره ومعوقاته**، (عمان : مركز المنشأة الصغيرة والمتوسطة).

3. الزبيدي، حمزة محمود، (2002)، **ادارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني**،(عمان: مؤسسة الوراق، ط1).

4. الحمزاوي، محمد كمال، (2000)، **إقتصاديات الائتمان المصرفي**، (الإسكندرية : منشأة المصارف، ط2).

5. مخيمر، عبدالعزيز جميل وعبد الحليم، احمد عبد الفتاح، (2000)، **دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية**، (مصر:المنظمة العربية للتنمية الإدارية).

6. مزاهره، أيمن سليمان، واخرون، (2002)، **اقتصاديات المشروعات الصغيرة**،(عمان: دار المستقبل).

ثانيا: الندوات والمؤتمرات:

1. الطبولي، بلقاسم عمر، (مركز البحوث والعلوم الاقتصادية، 7-2006)، **تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا**، بنغازي .

2. الفارسي، عيسى احمد، (2006)، **المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية الاقتصادية**، ندوة حول تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

3. علي، لامين منصور، (2006)، **المشروعات الصغيرة وأهميتها في الاقتصاديات النامية**، ندوة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا ، بنغازي.

ثالثا: المراجع الأجنبية:

1) Wiebe، Hennery، A، ،2006 " *Organization Culture and Total Quality Management*"، PHD Dissertation، University of Missouri، USA.
2) Hui، Y. T. and Tam، C. M. 1994، "*Total Quality Management In a Public Transport Organization In Hong Kong* "International Journal of Project Management، Vol. (14)، No (5).

جدول (5): استجابة مفردات عينة الدراسة على الإجراءات التي يتبعها مصرف الجمهورية عند قيامه بعملية تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة

ت	العبارات	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	النسبة المئوية	الرأي السائد
1	يقوم مصرف الجمهورية بالتحقق من صحة ودقة المعلومات والبيانات المذكورة في الأوراق والمعاملات ضمن إجراءات الحصول على التمويل التي يقدمها أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة.	3.88	0.60	15.38%	77.64%	موافق
2	يقوم مصرف الجمهورية عن طريق موظف مكلف أو إدارة متخصصة بالدراسة الأولية لملفات المشاريع الصغيرة والمتوسطة المتقدمة للحصول على التمويل.	3.88	0.64	16.61%	77.62%	موافق
3	يرى مصرف الجمهورية أن الإجراءات التي يفرضها على المشاريع الصغيرة والمتوسطة تتلاءم مع المعايير المطلوبة وتحقق الأهداف المتوقعة منها.	3.88	0.68	17.50%	77.50%	موافق
4	يقوم مصرف الجمهورية بدراسة جميع طلبات الحصول على التمويل المقدمة من أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة بشكل علمي مدروس.	3.86	0.64	16.50%	77.18%	موافق
5	لدى مصرف الجمهورية قسم خاص بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة.	3.83	0.81	21.11%	76.50%	موافق

6	أن تركيز مصرف الجمهورية على التاريخ التجاري والسيرة المصرفية الجيدة لملاك وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة يحرم هذه المشاريع من التمويل، مع العلم أن اغلب ملاك وأصحاب هذه المشاريع جدد وليس لهم خبرة وتاريخ تجاري.	3.73	0.76	20.36%	74.58%	موافق
7	يرى مصرف الجمهورية أن هناك رضا وقبول من قبل أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة على الإجراءات والتدابير التي يفرضها المصرف عند التقدم للحصول على التمويل.	3.71	0.82	22.07%	74.17%	موافق
8	يقوم مصرف الجمهورية من خلال مكتب متخصص باستقبال وتوجيه أصحاب المشاريع والصغيرة والمتوسطة.	3.70	0.72	19.52%	73.99%	موافق
9	اشتراط مصرف الجمهورية علي طالب التمويل (أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة) تقديم دراسة جدوى مع عدم إتقانهم لها يحرم هذه المشاريع من التمويل.	3.67	0.83	22.50%	73.47%	موافق
10	صعوبة إجراءات الحصول علي التمويل من مصرف الجمهورية والوقت الذي تستغرقه، تكون سبب في عدم إقبال أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة لطلب التمويل.	3.65	0.87	23.94%	72.92%	موافق
11	الدرجة الكلية	3.78	0.49	12.87%	75.54%	موافق